برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٣ - ١٤/٥/١٩٩٩

تقارير المديرة التنفيذية عن المسائل التشغيلية

البند ٦ من جدول الأعمال

التقييم المرحلي للبرامج القطرية لبرنامج الأغذية العالمي - بنغلاديش

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/99/6-F
12 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم آسيا:	Ms J. Cheng Hopkins	رقم الهاتف: 066513-2209
منسق عمليات بنغلاديش:	Ms A. Asrat	رقم الهاتف: 066513-2260

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

مقدمة

١- قامت بعثة بإجراء التقييم المرحلي في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩، للوقوف على مدى تقدم البرنامج القطري في تحقيق أهدافه، وتسجيل الدروس المستفادة، والتوصية بإمكانات إعادة توجيه الأنشطة في المستقبل. في ما يلي ملخص لتقرير البعثة.

البرنامج القطري ودور برنامج الأغذية العالمي

معلومات أساسية

٢- تتسم بنغلاديش بارتفاع نسبة الفقر فيها وبانعدام الأمن الغذائي الناجم عن ذلك. فحوالي نصف السكان يعيش حاليا دون حد الفقر (أقل من ٢ ١٠٠ سعرة حرارية للفرد في اليوم)؛ ربعهم يعيش في إملاق (١ ٨٠٠ سعرة حرارية للفرد في اليوم)؛ وحوالي عشر السكان، أي ما يقارب ١٣ مليون نسمة، يعيش في ما يمكن أن يسمى " فقرا مدقعا "، إذ ينال أقل من ١ ٦٠٠ سعرة حرارية في اليوم. نسبة تفشي سوء التغذية هي من أعلى المستويات في آسيا، بل هي أعلى من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في التنمية البشرية خلال السنوات الأخيرة، لم تزل الحصيلة الإجمالية متواضعة نسبيا. فنسبة غير الأميين بين الكبار لا تربو على ٥٠ في المائة، وطول العمر المتوقع يتراوح بين ٥٧ و٥٨ عاما، ومعدل وفاة الأمهات لدى الولادة هو الأعلى في المنطقة : ٤٤٠/٠٠٠ ١٠٠ امرأة، ومعدلات وفيات الأطفال لا تزال مرتفعة إلى حد بالغ: ٧٧/٠٠٠ ١. تدل هذه المؤشرات إذن على الأهمية المحتملة للبرامج المدعومة بالغذاء لتخفيف وطأة الفقر وخفض سوء التغذية عن طريق تحسين الأمن الغذائي العام عند الفقراء. والمرأة على وجه الخصوص رهينة في قبضة الفقر، ودونها وأنشطة توليد الدخل الكثير من العوائق الثقافية والاجتماعية.

٣- يقدم **برنامج الأغذية العالمي** منذ عام ١٩٧٤، الدعم للمشروعات الإنمائية وعمليات الطوارئ في بنغلاديش بتكلفة تجاوزت مليار دولار أمريكي. وقد وضع برنامج قطري عام ١٩٩٦، يغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، يكلف **برنامج الأغذية العالمي** ١٨٥,٨ مليون دولار (أو ٦٤٠ ٠٠٠ طنا من الأغذية).تضاف إلى ذلك مساهمة تكميلية قدرها ١٦٤,٩ مليون دولار (أغذية) من جهات مانحة ثنائية و١٨٥,٨ مليون دولار (أغذية ونقود) من حكومة بنغلاديش. وتوفر المنظمات غير الحكومية ١٣,٦ مليون دولار إضافية.

٤- ستستمر المعونة الغذائية بتأدية دور حاسم في تنفيذ برامج تخفيف وطأة الفقر في بنغلاديش. ووفقا لخطة الحكومة الإنمائية السنوية الخامسة، أمست المعونة الغذائية في السنوات الأخيرة "أداة هامة للتنمية الزراعية، وتخفيف وطأة الفقر، وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين". ومن ثم، يتوقع أن تزداد على الأجل المتوسط أهمية المعونة الغذائية في معالجة أبعاد مختلفة لتخفيف وطأة الفقر. فللمعونة الغذائية ميزة نسبية في بنغلاديش كآلية تضع الأنشطة الإنمائية في متناول الفقراء.

غايات البرنامج القطري وأهدافه وتصور برنامج الأغذية العالمي

٥- للبرنامج القطري لبنغلاديش غايتان: (أ) تكوين الأصول المادية وتعزيز الاعتماد على الذات بين الفقراء؛ (ب) تخفيف وطأة الكوارث الطبيعية. فالبرنامج القطري يسعى بلوغ الغايتين عبر نشاطين: مساعدة المجموعات الضعيفة والتنمية الريفية. وهناك جملة من الأهداف المترابطة للبرنامج القطري في إطار هاتين الغايتين العريضتين، تشمل التالي:

(أ) *المزيد من التركيز على أفقر السكان في أفقر مناطق البلاد*. وهذا ما تم تنفيذه بنجاح في ظل البرنامج القطري عن طريق بلوغ المجموعات المعنية من العاطلين عن العمل، والفقراء الذين لا ارض لهم، والنساء المعدمات. كما أن تحسين "وضع خرائط الفقر" الذي طبق على النشاطين وبلورة تحديد الأهداف بالنسبة لاختيار المستفيدين قد ضمنا مزيدا من التركيز على أفقر الفقراء. فمعايير الاختيار (انعدام الأصول المادية للأسر التي ترأسها النساء، عدم العضوية في منظمة غير حكومية) لمساعدة المجموعات الضعيفة وطبيعة الانتقاء الذاتي للعمل في التنمية الريفية تضمن وصول مساعدات البرنامج إلى أفقر الفقراء.

(ب) *المزيد من المشاركة المباشرة من النساء الفقيرات*. يضمن تنفيذ أنشطة البرنامج القطري وصول أكبر نسبة من موارد **برنامج الأغذية العالمي** مباشرة إلى الفقيرات. وقد سبق تحقيق ذلك بنجاح: معدل مشاركة الفقيرات بلغ ٥٥ في المائة (٣٠ في المائة للتنمية الريفية و١٠٠ في المائة لمساعدة المجموعات الضعيفة).

(ج) *فتح ثغرة دائمة في حلقة الفقر (من مجرد استهلاك الأغذية للاستثمار في التنمية)*. الدعم الذي يقدمه **برنامج الأغذية العالمي** له مفعوله على الأجل القصير، (مثلا، زيادة في استهلاك الأغذية)، ما يوفر قاعدة للتنمية. أما الآثار الأطول أجلا من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل فيتم تحقيقها عن طريق توفير حزمة من الخدمات الإنمائية. وهذا ما تكامل جيدا في نشاط مساعدة المجموعات الضعيفة، كما أدخل مؤخرا إلى أنشطة التنمية الريفية. فبعد الحصول على المعونة الغذائية، يتقدم عدد متزايد من المستفيدين الفقراء للمشاركة في برامج المنظمات غير الحكومية.

(د) *المزيد من المشاركة الحكومية*. الجوانب الخاصة بتدعيم مؤسسات البرامج القطري تعني زيادة المسؤولية الحكومية، مع إشارة خاصة إلى مساهمتها النقدية في الأنشطة التي يدعمها **برنامج الأغذية العالمي**. وقد أحرز تقدم في إلحاق عنصر المعونة الغذائية للتنمية الريفية بعملية التخطيط الحكومية، عن طريق إدراجه في خطة التنمية السنوية. وهكذا تتولى الحكومة دورا مباشرا أكثر في تخطيط البرامج، وبالتالي تضمن تنمية أكثر استدامة من خلال زيادة التزامها على الصعيد الوطني. ويلائم البرنامج القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** سياسة الحكومة لتخفيف وطأة الفقر. إذ يوجه الاهتمام نحو إيجاد فرص العمل، واختيار التكنولوجيا المناسبة وتخصيص الموارد لقطاعات العمالة الكثيفة نسبيا. وفي نفس الوقت، شرع بتنفيذ برامج لمكافحة الفقر توفر التدريب والدعم الائتماني لأولئك الذين لا يملكون أصولا، كي يتمكنوا من الانخراط في أنشطة توليد الدخل.

أنشطة البرنامج القطري

مساعدة المجموعات الضعيفة

٦- مساعدة المجموعات الضعيفة هي أكبر أنشطة تخفيف وطأة الفقر إذ تشمل ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة ريفية فقيرة (١ ٠٧٢ ٠٠٠ مستفيد)، ويزداد عدد المنخرطات كل ١٨ شهرا. ويحقق هذا النشاط الغاية الشاملة لمهمة **برنامج الأغذية العالمي** والبرنامج القطري، ألا وهي "تكوين الأصول وتعزيز الاعتماد على الذات بين الفقراء" من خلال تحقيق كل من الأهداف المترابطة. إذ أن هذا النشاط يركز على مشاركة أفقر النساء مشاركة مباشرة، ويشدد على الاستدامة، ويجعل القروض أقرب منالا للفقراء. وتستهدف مساعدة المجتمعات الضعيفة في الوقت الراهن النساء مباشرة، كما تؤدي دورا بارزا في تحسين الأمن الغذائي للأسرة عن طريق توفير الغذاء شهريا. فالحصة الغذائية هي بمثابة قاعدة للمشاركة في أنشطة التنمية. كما أنها تساعد المرأة على تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل من خلال تعزيز مهاراتها التسويقية وجعل القروض الصغيرة في متناولها.

٧- تتشكل مساعدة المجموعات الضعيفة من عناصر ثلاثة: توليد الدخل، وهو العنصر الأكبر، إذ يشمل ٩٠ في المائة من النساء؛ والتدريب على اكتساب مهارات توليد الدخل؛ وتدريب زعماء محليين. وتتشاطر وزارة مكافحة الكوارث والإغاثة مع وزارة شؤون المرأة والطفولة مسؤولية إدارة الأنشطة. كما تؤدي منظمات غير حكومية، مثل لجنة تقدم الريف في بنغلاديش، أدوارا أساسية في توفير القروض.

٨- منذ بداية برنامج مساعدة المجتمعات الفقيرة عام ١٩٧٥، يحدث انتقال تدريجي من مجرد توزيع القمح باتجاه توفير حزمة من الخدمات الإنمائية. تشمل هذه الخدمات التدريب ومهارات توليد الدخل، والتوعية الصحية والتغذوية، والوصول إلى القروض الصغيرة. يتلقى كل المشاركين معونة غذائية مقابل إيداعهم مالا في حساب توفير. فتصبح الحزمة التنموية بمتناول ٩٠ في المائة من الذين يتلقون المعونة الغذائية، وهذا لا يعني بالضرورة أن القروض تصبح بمتناولهم. في حين أن ٧٥ في المائة يحصلون على هذه الحزمة بالإضافة إلى القروض الصغيرة. وقد أصبح احتمال التأهل لبرامج المنظمات غير الحكومية السائدة قائما بالنسبة لعدد متزايد من النساء. ويشير تقييم الأثر إلى أن أكثر من ثلثي النساء اللاتي يشاركن في أنشطة تنمية المجتمعات الضعيفة يحسن أوضاعهن الاقتصادية.

التنمية الريفية

٩- يغطي نشاط التنمية الريفية، في كل أنحاء البلاد، التعهدات القائمة على المعونة الغذائية في قطاعات المياه والطرق ومصايد الأسماك والغابات. قطاع المياه هو الأبرز بينها، إذ يستهلك ٤٧ في المائة من موارد **برنامج الأغذية العالمي** المخصصة للتنمية الريفية. وقد تطور نشاط التنمية الريفية تدريجيا من مشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل ليصبح برنامجا إنمائيا متكاملا تضطلع به دائرتان حكوميتان بالإضافة إلى منظمات غير حكومية. وبغية زيادة إمكانية تحقيق التنمية المستدامة للمجموعة المستهدفة، تقدم المنظمات غير الحكومية المنفذة لعدد متزايد من المستفيدين حزمة تشمل التدريب على مهارات توليد الدخل، فضلا عن الوصول إلى القروض. فالعمال كانوا يتلقون، حتى الماضي القريب، أغذية فقط، أما الآن فإن ٣٠ في المائة من مرتباتهم تأتي على شكل نقد توفره الحكومة، وإن لم يصل دائما في موعده.

١٠- بلغ العدد الإجمالي لعمال التنمية الريفية خلال العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٧، ٠٠٠ ٣٥٠ شخص أو ٠٠٠ ٧٥٠ ١ مستفيد)، يولدون ٤٥ مليون يوم عمل سنويا. وازدادت نسبة النساء من ١٣ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٣٠ في المائة عام ١٩٩٨. وللتنمية الريفية آلية قوية للانتقاء الذاتي؛ فهي تبلغ أفقر الفقراء. وتعمل على تنفيذ التنمية الريفية أربع دوائر حكومية وأكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية على مستوى المحافظات (حوالي ٠٠٠ ١٠٠ نسمة)، بتقييم مشترك من قبل **برنامج الأغذية العالمي** ووكالات الغوث قبل الموافقة عليها. كما تنفذ الخطط عادة لجنة تضم مسؤولين ينتخبون محليا ومنظمات غير حكومية.

١١- يؤدي تحسين البنيات التحتية للمياه والطرق دورا هاما وبأشكال متعددة: كزيادة الإنتاج الزراعي؛ تحسين الصحة العمومية؛ وصول أفضل إلى الأسواق؛ خدمات صحية؛ وفرص تربوية أو تدريبية. وتساهم أنشطة الأشغال العامة بتخفيف وطأة الفقر عن طريق إنشاء بنيات تحتية مادية، كالطرق، وترع الري، وقنوات تصريف المياه، والمجاري والسدود، وبواسطة ضبط الفيضانات. وبالإضافة إلى الفوائد المباشرة التي يجنيها أفقر الفقراء الذين يشاركون عادة في خطط الأشغال الريفية، ثمة فوائد أخرى غير مباشرة تعود على قطاعات أخرى من السكان الفقراء جراء اتفاقات عمل واستئجار أرض. وتعتبر هذه هامة، على الرغم من أنه لا يتم التركيز عليها بشكل كاف (تبين دراسات حديثة العهد أن معدل الأجر الزراعي للعمال هو أعلى بكثير في القرى ذات البنيات التحتية المادية المتطورة، مقارنة بالقرى ذات البنيات التحتية المتخلفة، وأن أسواق حيازة الأرض في القرى أصبحت أكثر دينامية، وبالتالي توفر فرصا لاستئجار الأرض).

١٢- تساهم أنشطة التنمية الريفية في تحقيق أهداف البرنامج القطري التي ترمي إلى تكوين الأصول وتعزيز الاعتماد على النفس بين الفقراء، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وهي تساهم في العمالة الموسمية لفقراء الريف خلال فترات السنة التي تتسم بانعدام الأمن الغذائي، وفي إنشاء البنيات التحتية، وتساعد بالتالي على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. كما توفر فرص توليد الدخل من خلال تطوير برك السمك والأنشطة الحرجية. وتمارس أيضا أنشطة الصيانة والإنعاش في ظل التنمية الريفية. فعلى سبيل المثال، تتم صيانة ٤٠ في المائة من مجمل البلادر بواسطة أنشطة التنمية الريفية.

١٣- كان المستفيدون يتلقون في الماضي، في إطار أنشطة التنمية الريفية، كل مستحقاتهم قمحا، يبيعون منه ٥٠ في المائة لشراء حاجات أخرى. وقد تغير هذا مؤخرا ليصبح ٧٠ في المائة أغذية و٣٠ في المائة نقدا تقدمه الحكومة. لكن الحكومة تتأخر في دفع النقود، لذا فإن بعض العمال مازالوا يبيعون بعض القمح لتلبية احتياجاتهم النقدية الملحة. أما في إطار أنشطة الصيانة فالمشاركون في المشروع ملزمون بتوفير أجورهم النقدية خلال كامل سنتي المشاركة، الأمر الذي يدفع بعضهم لبيع بعض قمحه.

١٤- ترافد نشاطا البرنامج القطري على نحو مطرد: فالتنمية الريفية مالت ميلا شديدا نحو توفير حزمة إنمائية لعدد متزايد من النساء، وازداد التركيز على الأمن الغذائي للأسرة.

تعزيز المؤسسات وإدارة البرنامج

١٥- *تعزيز المؤسسات*. خلص فريق مهام مشترك بين الحكومة و الجهات المانحة معني بـ"تعزيز المؤسسات للتنمية التي تدعمها المعونة الغذائية" عام ١٩٨٩ إلى أن الإدارة المدعومة بالأغذية تمت بمعزل عن غيرها ولم تكن متكاملة

مع جهود تنموية قطرية أخرى. وقد تبلور هذا الضعف المؤسسي في واقع أن برمجة وتخصيص الموارد الغذائية كان مستقلا عن برمجة موارد أخرى. نتيجة لذلك، أوصى فريق المهام المذكور باستراتيجية تغيير مؤسسي على كافة مستويات صنع القرار، للتركيز على الأثر الإنمائي للمعونة الغذائية. وقد تم تنفيذ بعض عناصر هذه العملية بعد مضي عشر سنوات، تكرر تنفيذ عناصر أخرى، وبعض العناصر لم تنجز بعد. ويجدر بالذكر الإنجازات التالية: أدرجت المعونة الغذائية كمورد في الخطة الإنمائية السنوية، اعتبارا من الفترة المالية ١٩٩٧-١٩٩٨، ما يعني التزاما أقوى من جانب الحكومة؛ كما زادت الحكومة، بطرق عديدة، مسؤولية تنفيذ الأنشطة المدعومة من **برنامج الأغذية العالمي** وإدارتها والإشراف عليها.

١٦- *التدريب*. أنشطة التدريب على التنمية المدعومة بأغذية هي جزء لا يتجزأ من إدارة البرنامج في بنغلاديش. فالمكتب القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** يقدم أنواعا مختلفة من التدريب لموظفيه ونظرائهم وللمستفيدين. ويركز معظم التدريب على الروابط التشغيلية التي تؤدي وظيفة هامة هي مراقبة المشروع. والحكومة توفر الأموال منذ عام ١٩٩٥ لحوالي ٩٠ في المائة من أنشطة التدريب في إطار فريق المهام المشترك بين الحكومة والجهات المانحة.

١٧- *تحديد الأهداف*. يشدد نظام وضع خرائط الفقر وتحديد الأهداف منذ عام ١٩٩٥، استنادا إلى عوامل العوز، على مؤشرات انعدام الأمن الغذائي بدلا من التشديد فقط على مستويات العوز. وقد أطلق على النظام الجديد تسمية جديدة هي خريطة تخصيص الموارد للتنمية المدعومة بالأغذية للتشديد على استخدامها لتخصيص موارد التنمية، لكل من المعونة التي يقدمها **برنامج الأغذية العالمي** ولتلك التي تمنح على صعيد ثنائي، للمحافظات التي فيها أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي. وبما أن هذه الأنشطة تركز إلى حد بعيد على النساء الفقيرات في الريف (لا سيما اللاتي يرأسن الأسرة)، فقد أدخل مؤشران جديدان على النظام للمساعدة على تحديد النساء الفقيرات.

١٨- *الرصد والتقييم*. تم تبسيط أنظمة الرصد مؤخرا: فأجري تقييم للمؤشرات، أسقط منها ما لا أهمية له، وأضيفت مؤشرات جديدة. وفي مكتب الأغذية العالمي في داكا قسم مختص بتصميم وتنفيذ أنظمة تقييم الأثر. وقد تم الحصول على دعم من **الاتحاد الأوروبي** (٥٠٠ ألف يرو) في إطار المشروع المتكامل للتنمية المدعومة بالأغذية، بغية إنشاء وتنفيذ أنظمة تقييم الأثر هذه. وثمة مخطط نموذجي قيد الإعداد لرصد مؤشرات أداء أساسية معينة.

التقييم

١٩- يتناسب البرنامج القطري جيدا مع واقع بنغلاديش. لكن طرأت بعض المشاكل التي تسرد أسفله. المكتب القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** متنبه للأمر ويتصدى لهذه المشاكل.

- لا ارتباط كاف للغايات والأهداف بأنشطة التنمية وتخفيف وطأة الكوارث، في وثيقة البرنامج القطري.
- لم تستكشف على نحو كاف إمكانات العلاقات والتعاون مع جهات أخرى تتصدى للفقر.
- رغم التغيير من ١٠٠ في المائة أغذية إلى ٧٠ في المائة أغذية و٣٠ في المائة نقدا، وبما أن دفع النقود غالبا ما يتأخر، لا يزال المستفيدون يبيعون بعض الأغذية لأن لديهم أيضا احتياجات نقدية ملحة.
- التكامل بين تنمية المجموعات الضعيفة والتنمية الريفية لم يتعزز على نحو كاف على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي.

- تعزز الاهتمام بقضايا المرأة باطراد في الأنشطة الإنمائية المدعومة من **برنامج الأغذية العالمي** بإرساء بعض هياكل التمكين، لكنه لم يستكمل بعد.
- موارد **برنامج الأغذية العالمي** لا تكتمل بما فيه الكفاية بموارد أخرى غير غذائية وخبرة فنية تقدمها الحكومة ووكالات أخرى تابعة **للأمم المتحدة** ومنظمات غير حكومية، كي يكون لها أثر إنمائي أكبر. وتتسم القدرة الراهنة بضعف المؤسسات، على الرغم من أن **البرنامج** قد أقام روابط كثيرة مع الحكومة، والجهات المانحة الثنائية، ووكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية. بعض هذه المنظمات ضعيف لا يسهم إسهاما يذكر. ويولى المزيد من الاعتبار لتعزيز الروابط مع دائرة العلاقات الاقتصادية، ووزارات المنشآت، ووكالات **الأمم المتحدة، والبنك الدولي**، والبنك التنموي لآسيا والمنظمات غير الحكومية مثل لجنة النهوض بالريف في بنغلاديش، **وهيليون كيللر إنترناشيونال، ومنظمة كير** وغيرها. وربما كان من الأفضل أن يكون عدد الشراكات أقل، شرط أن تعمل على أساس التزام قوي من قبل جميع الأطراف. ومن أمثلة التحرك بهذا الاتجاه الرابط الحالي مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة** للدعم الفني والمالي المشترك، بغية تعزيز الأمن الغذائي المستدام للأسرة في مناطق ريفية مختارة، وتعاون **برنامج الأغذية العالمي** مع وزارة الغذاء مقابل العمل القائم على أنشطة المجتمعات المحلية في إطار أنشطة التنمية الريفية. فالعدد الهائل من الأنشطة والروابط والقيود ذات الصلة تشكل عبئا على إدارة **برنامج الأغذية العالمي** وقدرته على الرصد، وتعرض فعالية البرنامج القطري لخطر جسيم.
- إدراج المعونة الغذائية التي يدعمها **برنامج الأغذية العالمي** في الخطة الإنمائية السنوية لم يضمن بعد توافر الموارد التكميلية على نحو كاف لتنفيذ المشروعات.
- على الرغم من الجهود المتواصلة لتحسين القدرات المؤسسية والتنسيق، ما زالت الجهات النظيرة للتنمية الريفية في الحكومة بحاجة لمزيد من القوة المؤسسية. وثمة مسائل هامة أخرى هي: أن تدفع الحكومة الأموال التكميلية في موعدها؛ مزيد من الكفاءة في أعمال جوهرية أخرى يزمع تنفيذها بالاشتراك مع أنشطة **برنامج الأغذية العالمي** (مثل تدعيم السدود)؛ وأموال كافية لأنشطة التدريب والمتابعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.
- ثمة عوامل تعوق فعالية مساعدة المجموعات الضعيفة كتلك التي تعوق التنمية الريفية، لكن ما يعوقها أيضا هو أن ليست كل النساء المنخرطات في الأنشطة المختلفة قادرات على أن يصبحن مقاولات صغيرات، وليس هناك فرص كثيرة أخرى لتوليد الدخل.
- مشاركة المستفيدين في تصميم الأنشطة وتنفيذها وصيانتها لا تزال محدودة.

التوجه المستقبلي والتوصيات

٢٠- القضايا والتوصيات التالية مهمة يجدر النظر فيها في البرنامج القطري القادم.

القضايا

٢١- *دور المعونة الغذائية*. يركز **برنامج الأغذية العالمي** خلال تنفيذه البرنامج القطري في بنغلاديش على أولئك المستفيدين الذين يعوق النقص في الأغذية قدرتهم على المشاركة في أنشطة التنمية الرئيسة. إذ يتعين عليهم أن يختاروا بين الاستهلاك للصحة الجيدة والإنتاجية والاستثمار اللذين يفضيان إلى الاكتفاء على المدى الطويل. ويضمن **برنامج**

الأغذية العالمي إلى حد بعيد، عبر أنشطته، وجود صلة مباشرة بين استهلاك الأغذية والاستثمار. فالمعونة الغذائية، في ظل مساعدة المجموعات الضعيفة والتنمية الريفية، هي الممكنة: إذ تغطي جزءا من الاحتياجات الاستهلاكية للمستفيدين، وتمكن متلقيي المعونة من الاضطلاع في أنشطة الاستثمار، متيحة لعديمي الأمن الغذائي، من ثم، الوصول إلى فرص التنمية. كما تتجه بالفقراء من العمالة المؤقتة (في المواسم العجاف) نحو اكتساب أصول فردية وجماعية/عمومية.

٢٢- *التركيز على الأمن الغذائي للأسرة والانتقاء الذاتي*. يؤدي **برنامج الأغذية العالمي**، بصفته من الجهات المانحة الرئيسية، دورا حاسما في التأثير على استراتيجيات الأمن الغذائي. فالبرنامج القطري بات في الواقع يمعن التركيز أكثر على الأمن الغذائي للأسرة. وقد نجح كثيرا في الوصول إلى أفقر الفقراء بواسطة نظام مختلط من الانتقاء الذاتي في ظل التنمية الريفية والانتقاء الفعال على مستوى المجتمعات المحلية في ظل مساعدة المجموعات الضعيفة، من خلال اضطلاع الزعماء المحليين اضطلاعا ناشطا. فبهذه الطريقة يصل **برنامج الأغذية العالمي** إلى مجموعة كبيرة من أفقر السكان "تغفل" في برامج من نوع آخر.

٢٣- *تمكين المرأة*. تعزز مساعدة المجموعات الضعيفة دور النساء في صنع القرار في المنزل وفي المجتمع المحلي، لأنهن أعضاء في لجان اختيار النساء وإدارة المشاريع التابعة لمساعدة المجموعات الضعيفة. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. فالزيارات الميدانية أظهرت أيضا أن نساء مساعدة المجموعات الضعيفة يدركن تماما ما هي حقوقهن ــ ككمية القمح التي ينبغي أن يحصلن عليها، وحجم مدخراتهن، وحقوقهن القانونية، في الزواج مثلا. البرنامج يغير السلوك تدريجيا في المسائل الاجتماعية، والقانونية، والتربوية، والصحية.

٢٤- *التغذية*. تعتبر معدلات سوء التغذية في بنغلاديش بين أعلى المعدلات في العالم. ويسعى **برنامج الأغذية العالمي**، بصفته عضو في فريق عمل مشروع التغذية المتكاملة لبنغلادش، إلى دمج نشاط مساعدة المجموعات الضعيفة مع مبادرات مشروع التغذية المتكاملة لبنغلادش. وسوف يتم تجديد الأهداف والتنفيذ في مشروع التغذية المتكاملة لبنغلادش بواسطة المنظمة غير الحكومية براك، كما سيحذو نهجا مماثلا للنهج المعتمد في مساعدة المجموعات الضعيفة. ويعمل **البنك الدولي**، حاليا، مع الحكومة، والجهات المانحة الثنائية، ووكالات **الأمم المتحدة** على وضع برنامج وطني للتغذية يمتد على عشر سنوات، تقارب ميزانيته المليار دولار. سيبدأ هذا البرنامج عام ٢٠٠١، وسيرتكز على نجاح مبادرة مشروع التغذية المتكاملة لبنغلادش. اضطلاع **برنامج الأغذية العالمي** في هذا التعاون هام وقد يتوسع في المستقبل.

٢٥- *العلاقة بين مساعدة المجموعات الضعيفة والتنمية الريفية*. جمعت وثيقة البرنامج القطري العنصرين الرئيسين، مساعدة المجموعات الضعيفة والتنمية الريفية، جنبا إلى جنب على الورق. لكن التكامل الكلي لم يحصل بعد. ولقد تم إحراز بعض التقدم في توضيب هذين العنصرين في برنامج واحد منذ الموافقة على البرنامج القطري. وفي هذا الصدد، أعيد تركيز أنشطة التنمية الريفية لجعل الأمن الغذائي للأسرة قضية أساسية، لكن التنمية الريفية احتفظت أيضا بعناصر قوية من نشاط الغذاء مقابل العمل الأصلي، مثل الانتقاء الذاتي. مزيد من التكامل ممكن، على الرغم من أن **برنامج الأغذية العالمي** ينبغي ألا يرمي إلى دمج مساعدة المجموعات الضعيفة بالتنمية الريفية، لأن لكل منهما قواه الخاصة.

٢٦- *الصيانة*. كانت الصيانة حتى وقت قريب من أكثر الأنشطة التنموية إهمالا في بنغلاديش. فقد أسهمت إعادة توجيه أنشطة المياه والطرق نحو الصيانة كثيرا في استدامة الأصول المكونة. وبما أن أنشطة الصيانة تقع عادة على عاتق النساء، فإن إعادة التوجيه هذه قد مكنت المزيد من النساء من المشاركة في أنشطة التنمية الريفية. لأن أنشطة الصيانة توفر للنساء مدخلا ممتازا للوصول إلى حزمة التنمية.

التوصيات

- ينبغي التعمق في تنفيذ فكرة المعونة الغذائية كعامل للتمكين. وينبغي على البرنامج القطري القادم الذي سيضعه **برنامج الأغذية العالمي** أن يواصل تركيزه على المستفيدين الذين يعوق النقص في الأغذية قدرتهم على المشاركة في الأنشطة التنموية السائدة، والذين يضطرون للاختيار بين الاستهلاك الكافي من أجل صحة جيدة والإنتاجية والاستثمار لمساعدتهم على المدى الطويل.

- ينبغي على **برنامج الأغذية العالمي**، بالنظر إلى معدلات سوء التغذية المرتفعة في بنغلاديش وبغية العمل بالخطوط التوجيهية لسياسة **البرنامج**، أن يركز أيضا على قطاع التغذية. فاضطلاع **برنامج الأغذية العالمي** بمبادرة خطة التغذية الوطنية ينبغي ألا يقتصر على مجرد الدعم، بل ينبغي أن يوسع في المستقبل عبر ضمان أن أي موارد إضافية **لبرنامج الأغذية العالمي** تستهدف تقوية هذا التدخل.

- قد يكون من المفيد إجراء مراجعة نقدية لاختيار مشروعات التنمية الريفية وأدائها وجدواها الاقتصادية، لا سيما في قطاعي الغابات وصيد الأسماك.

- قد يتعين إعادة النظر في توصية تعزيز المؤسسات للتنمية التي تدعمها المعونة الغذائية والمعنية بوضع نشاط مساعدة المجموعات الضعيفة في إطار حكومي.

- ينبغي مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية في عناصر إنمائية مختلفة، لكن اختيار المنظمات غير الحكومية ينبغي أن يخضع لمعايير صارمة. فعدد معقول أكثر من المنظمات غير الحكومية ينبغي أن يشترك في أنشطة البرامج القطرية.

- دفع الحكومة النقود في الموعد المحدد لعنصر التنمية الريفية أمر جوهري لكي يخفض المشاركون مبيعات القمح الذي يقدمه **برنامج الأغذية العالمي**. فمشروع "الوفورات النقدية" المستخدم حاليا في عمليات الصيانة بحاجة إلى مراجعة.

- أنشطة تخفيف وطأة الكوارث، بما في ذلك الوقاية والاستعداد والرد، حاسمة في وضع بنغلاديش، لأن الكوارث الطبيعية تعوق قدرة الناس على تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، سيتعين إعطاء الأولوية لقطاع المياه لأن للكوارث علاقة وثيقة بإدارة المياه. كما سيتعين جعل تخفيف وطأة الكوارث، بواسطة بناء البنيات التحتية وصيانتها، عنصرا حاسما في البرنامج القطري الجديد حتى أكثر مما هو عليه حاليا.

- يرتبط الاستهلاك والاستثمار، في معونة **برنامج الأغذية العالمي**، ارتباطا شديدا من خلال توفير الدعم التكميلي من الحزم الإنمائية. لذا ينبغي في المستقبل أن يتوخى نهج يستند إلى المناطق، مع التركيز على المناطق المعرضة للكوارث وإرشاد الناس على نحو أفضل. ويمكن لمجلس التنمية المائية في بنغلاديش أن يتحول إلى مجرد لاعب واحد بين اللاعبين، عوضا عن كونه اللاعب الوحيد، في دعم البرنامج القطري الجديد لقطاع المياه.

- ونظرا لأهمية مساعدة النساء المعدمات على تحقيق مزيد من الاعتماد على النفس، ينبغي الحفاظ على نطاق وتوجه مساعدة المجموعات الضعيفة، كما ينبغي إعطاء الأولوية للدعم المتزايد لها من قبل **برنامج الأغذية العالمي** (علاوة على التنمية الريفية) في مناطق العوز الشديد، إذا توافرت موارد إضافية.

- من المفيد تعزيز المشاركة على الصعيد المحلي، حتى الخيرية منها، في تصميم وتنفيذ وتقييم أنشطة البرنامج القطري. وخطوة في هذا الاتجاه تتمثل بالتوعية المدروسة والتمكين عبر تدريب عناصر نسائية منتخبة للجان التنفيذ المحلية يدعمها صندوق أنشطة قضايا الجنسين.

- برهنت الأغذية عبر السنوات على كونها أداة هامة في بنغلاديش للوصول إلى أفقر الناس، لاسيما النساء منهم. فهي توفر الدعم على الاستهلاك، وتجعل بالتالي الاستثمار على مستوى الأسرة ممكنا، ما يتيح تحطيم "حلقة الفقر". نجح هذا النهج، كما تبين من خلال عمليات تقييم الأثر الأفقية التي قام بها مكتب **برنامج الأغذية العالمي** في داكا بمساعدة خبرة خارجية. وينبغي أن تستمر هذه الدراسات التي تحظى حاليا بمساعدة مشروع التنمية المتكاملة المدعومة بالأغذية التابع **للاتحاد الأوروبي**. ويجب أن تتعمم نتائج هذه الدراسات أكثر على الجهات المانحة والجمهور بطريقة منتظمة وواضحة بغية ضمان الدعم للبرنامج القطري في المستقبل.